مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٨٤

الإثنين، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كاردي	إيطاليا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد إنشاوستي خوردان
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد جانغ ديانبن
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد آلان
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2017/865)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2017/865)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسيد بيدياليزون موسى نبييه، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى ؛ والسيد ماورو غاروفالو، رئيس قسم العلاقات الدولية، في جمعية سانت إيجيديو.

وينضم إلينا السيد نبييه عن طريق التداول بالفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/865، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأعطي الكلمة الآن للسيد أونانغا – أنيانغا.

السيد أونانغا – أنيانغا (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف لي أن أخاطب مجلس الأمن بعد بضعة أيام فقط من الزيارة الهامة التي قام بها الأمين العام أنطونيو غوتيريش إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وكانت زيارة مليئة بالرمزية، أشار من خلالها إلى تضامن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مع حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، لضمان أن تظل جمهورية أفريقيا الوسطى مدرجة في جدول الأعمال الدولي.

ويسعدني أن أشارك في جلسة مجلس الأمن هذه، جنبا إلى جنب مع الشركاء الرئيسيين الآخرين من جمهورية أفريقيا الوسطى والأمم المتحدة، كما أشرتم إلى ذلك آنفا، سيدي الرئيس. وهذا يعكس التعاون الوثيق والضروري بيننا.

وكما ورد في تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2017/865)، شهد هذا العام العديد من الحوادث الخطيرة. حيث فقد الكثير من أبناء أفريقيا الوسطى حياتهم. ولأن تدهور الحالة الأمنية لم يسمح بعودة المتضررين منذ بداية الأزمة، فلدى البلد حاليا ٦٠٠ ٠٠٠ مشرد داخلي، ونصف مليون لاجئ في البلدان المجاورة. وزاد مصيرهم وتقلب الحالة الأمنية من قتامة البيئة الإنسانية الكارثية أصلا.

لكن يجب أيضا أن أشجب الوفيات جراء أعمال العنف، للكثير من العاملين في المجال الإنساني، والتي وصل عددها ١٣ حالة وفاة في المجموع ووقعت آخر وفاة يوم أمس، جاعلة بذلك جمهورية أفريقيا الوسطى البلد الأكثر خطورة بالنسبة للعمل الإنساني. وفي هذا السياق غير المسبوق من الوحشية، حيث لا يوجد غالبا سلام ليتم حفظه، يشارك معتمرو الخوذ الزرق، ويخاطرون بحياتهم كل يوم. وتوفي اثنا عشر منهم منذ بداية هذا العام، حيث وقعوا ضحايا لهجمات عنيفة محددة الأهداف، وأصيب الكثير من الآخرين بجروح. وحافظ عملهم الشاق وتضحياتهم جنبا إلى جنب مع قوات الأمن في أفريقيا الوسطى، على الهدوء المتوخى في العاصمة بانغي وفي أماكن أخرى في البلد.

ولكن حيثما غاب وجود الدولة، استمرت الهجمات الوحشية على المدنيين، لا سيما في الجنوب الشرقي والشمال الغربي من البلد.

وعلى الرغم من محدودية الموارد، فإن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة) زادت عدد الدوريات على الطرق، كما في بومبولو، للحد من المخاطر التي تهدد المدنيين. وإعادة الانتشار في المناطق المتأثرة بطيئة على نحو خاصة بسبب موسم الأمطار وأعمال التخريب على أيدي الجماعات المسلحة.

بالإضافة إلى ذلك، ومع بداية موسم الجفاف والتنقل سعياً للماء والكلأ، هناك ما يدعو إلى الخوف من تجدد الاشتباكات في غرب البلد، ولا سيما بين مقاتلي ميليشيات ”أنتي بالاكا“ المحلية ومسلحي جماعة الفولان أو عناصر مسلحة تابعة لائتلاف سيليكا السابق. وعلى الرغم من العمل المضني الذي يجري على أرض الواقع، والأثر السلبي الناجم عن سوء الفهم بسبب التوقعات المفرطة من ولاية البعثة وخيبة الأمل حتماً – وإن كانت لأسباب مفهومة – فإن البعثة تواصل الاضطلاع بولايتها بشجاعة وتصميم. هذا هو الحال مؤخراً في بوكارانغا التي صدّت الجماعة المسلحة المسماة بجماعة العودة والاستعادة وإعادة التأهيل، أو في بانغ ضد عناصر الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى.

إن تعدد بؤر التوتر وتفاقم العنف المسلح على جزء كبير من أراضي أفريقيا الوسطى يسلطان الضوء على حدود قوة البعثة بعد انسحاب القوات الأوغندية في إطار ولاية الاتحاد الأفريقي.

وكذلك، بغية تحسين الفهم تجاه ديناميات الصراع الذي ما زال محتدماً في كثير من أنحاء البلد، ومعرفة التعقيدات التي تواجه بعثتنا، قام الأمين العام بزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، عشية تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة. وفي بانغي وبانغاسو، أشاد إشادة مستحقة جداً بقواتنا، ونوّه بتضحياتها الهائلة وإسهاماتها القيّمة في الجهود المبذولة لاستعادة السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكرّم أيضاً الأمين العام والرئيس فوستين – أرشانج توادیرا الآلاف من أبناء أفريقيا الوسطى الذين سقطوا ضحايا للصراعات المسلحة التي تلحق الضرر بجمهورية أفريقيا الوسطى منذ عقود.

وعندما غادر الأمين العام بانغي في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر أن جمهورية أفريقيا الوسطى بلغت نقطة تحول في تاريخها، بحيث تعتمد في المقام الأول على أبناء أفريقيا الوسطى أنفسهم. ولكن بغية تحقيق النجاح، لا شك أنه في هذه المرحلة من مراحل البلد وما يمتلكه من قدرات، سوف تظل قرارات مجلس الأمن والدعم المتواصل من المجتمع الدولي أمرين حاسمين لإحراز مزيد من التقدم.

لهذا السبب، دعا الأمين العام إلى المزيد من التضامن مع جمهورية أفريقيا الوسطى، مؤكداً أنها بلد يواجه تحديات هائلة وإنما لديه أيضاً فرص حقيقية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة، والشروع في الانتعاش الاقتصادي من أجل استفادة ما أمكن من المواطنين. وندعو إلى تعزيز المؤسسات الشرعية في البلد، وزيادة موارد بعثة الأمم المتحدة زيادة كبيرة، بهدف تمكينها من تحسين حماية السكان المدنيين ودعم توسيع سلطة الدولة.

كما أيّد الأمين العام تحمُّل قدر أكبر من المسؤولية الوطنية عن الأمن في البلد، بما في ذلك عن طريق الانتشار التدريجي لكتائب القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى التي أعادت تدريبها بعثة التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى، تمشياً مع الفقرة ٩ من القرار ٢٣٠١ (٢٠١٦). ولكي يلمس شعب جمهورية أفريقيا الوسطى عوائد السلام دون مزيد من التأخير، دعا الأمين العام كذلك إلى التنفيذ الفعال للخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، وتعبئة الموارد المتعهد بها، والقيام على الصعيد الوطني بتنفيذ البرامج المختارة.

ولكي يتحقق النجاح على جميع الجبهات، لا بد للجهات الفاعلة كافة أن تلتزم بعملية سياسية شاملة تحت رعاية رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، فإن خريطة الطريق للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تمّ اعتمادها

في ليبرفيل بتاريخ ١٧ تموز/يوليه، وبمبادرة من الاتحاد الأفريقي، توفر أملاً حقيقياً في الخروج من الأزمة بشكل دائم عن طريق الحوار. وما فتئنا، أخي موسى نبييه في بانغي وأنا، نجري مناقشات يومية بشأن هذه المسألة، ونحن على استعداد للعمل يداً بيد من أجل كفالة نجاح تلك المبادرة الهامة.

إن البعثة ستوفر كامل الدعم للجهود التي يبذلها فريق الميسّرين التابع للمبادرة الأفريقية والتي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بغية كفالة نجاحها. وبالعمل معاً، سنعزز أيضاً الحوار المحلي بغرض استدامة الحد من العنف، وتحسين وصول المساعدات الإنسانية، وعودة الحكومة المحلية. وإن كفالة الاستقرار في جميع أنحاء البلد تتطلب تعزيز حضور مؤسسات الدولة وقدراتها على الصعيد المحلي، ولا سيما لدعم الحوار وجهود المصالحة.

ويسرني أن أبلّغ عن إحراز تقدم ملحوظ في تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام وإطار الالتزام المتبادل، اللذين يشكلان صكين استراتيجيين رئيسيين لتعزيز المؤسسات وتوطيد الانتعاش الاقتصادي في البلد. ولكن المؤسف أن أكثر من مليوني شخص في جمهورية أفريقيا الوسطى في حاجة ماسة إلى المساعدة الغذائية. وقد جرى تنقيح خطة الاستجابة الإنسانية في آب/أغسطس لتلبية الاحتياجات المتزايدة، ولكنها لم تنل سوى نسبة ٣٤ في المائة من التمويل.

والمجتمعات المحلية التي دمرها العنف كثيراً ما تتخذ ملاذاً لها في الأماكن التي تحيط بدور العبادة، وفي المستشفيات، وبالقرب من معسكرات البعثة. وهذا التشريد القسري أوجد جيوباً جديدة في العديد من المواقع في شرق البلد. ففي بانغاسو، بمقاطعة مبومو، لجأ قرابة ١ ٥٠٠ مشرد – من المسلمين أساساً – إلى مباني الكنيسة الكاثوليكية تحت حماية البعثة. وفي بريا، وكاغا باندورو، وبوكارانغا، يعاني آلاف الأشخاص المشردين من الآثار الناجمة عن الاشتباكات الضارية بين عناصر من ميليشيات أنتي بالاكا وائتلاف سيليكا السابق. واحتمالات عودة المشردين داخلياً واللاجئين لا تزال ضئيلة إلى حد كبير بسبب التوترات المستمرة.

(تكلم بالإنكليزية)

إن مطلب الأمين العام بزيادة ٩٠٠ جندي إلى عديد قوة البعثة هو جزء من استراتيجية شاملة لمواجهة الحالة المتدهورة بالتعاون الوثيق مع الحكومة، وتهيئة الفرصة لدفع العملية السياسية قدماً. وينبغي للزيادة المقترحة أن تشمل قوات ذات قدرة عالية على التنقل بحيث توفر لقوة البعثة قدراً أكبر من المرونة على الانتشار بسرعة في مناطق الخطر المتزايد للمدنيين. ونحن نعتزم زيادة دعمنا للعملية السياسية ومشاركتنا فيها، على النحو الذي تطلبه السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من المبادرة الأفريقية، وبالتعاون مع جهات معنية هامة أخرى، مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وجمعية سانت إيجيديو – ويسرني أن أرى السيد غاروفالو معنا هنا اليوم – علماً بأن السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى لن يتحقق سوى بالحل السياسي. وسنسعى إلى تحسين حماية المدنيين بزيادة التركيز على الإنذار المبكر والوقاية، وسنبذل المزيد من الجهود لكفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين.

وسوف تواصل البعثة أيضاً دعم استعادة سلطة الدولة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وسنزيد دعمنا للنظام القضائي والقطاع الأمني في أفريقيا الوسطى، بما في ذلك قوات الدرك والشرطة والتفعيل التدريجي لوحدات القوات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى التي تلقت التدريب من الاتحاد الأوروبي. وفي ذلك الصدد، نشيد بالاتفاق الثلاثي المبرم بين الحكومة وبعثة التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة بشأن انتشار واستخدام القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى على نحو مشترك.

واللجنة التي أتشرف بقيادتها لن تدخر جهداً في مساعدة الحكومة وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن جميع

الأطراف الوطنية الفاعلة الملتزمة بالسلام، لتحقيق تطلعات شعبها، ولا سيما الشباب والنساء والأطفال الشجعان، نحو مستقبل أكثر أمناً وازدهاراً. وسنفعل ذلك مع كفالة أن يحترم جميع أفرادنا المدنيين والنظاميين أكثر من أي وقت مضى الروح التي تتحلى بها سياسة الأمين العام القاضية بعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وخلال الزيارة التي قام بها الأمين العام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، أكد هو نفسه من جديد تلك الحتمية، وعندما التقى ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، أكد لهم تعاطفه الكامل معهم وثباته في القضاء على هذه الآفة.

وإنني أشكر البلدان المساهمة بقوات التي اتخذت خطوات هامة للحد من هذا النوع من السلوك الإجرامي.

وقد أسفرت جهودنا المتضافرة بالفعل عن انخفاض كبير في حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبوسعنا، بل يجب علينا القيام بالمزيد.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أتوجه بخالص الشكر للمجلس لإقراره بالدور الحاسم الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أحرز تقدم كبير من خلال اتخاذ القرار ٢٣٠١ (٢٠١٦) صوب إنشاء المؤسسات الوطنية والشرعية الضرورية لمستقبل البلد. وإنشاء المحكمة الجنائية الخاصة ونشر السلطات القضائية خارج بانغي سيمكنان استعادة سيادة القانون على نحو بطيئ ولكن تدريجي، وهو ما سيسفر عن إنهاء الإفلات من العقاب ودوامة العنف.

وخلال الزيارة التي قام بها الأمين العام، دعا السياسيين في جمهورية أفريقيا الوسطى وقادة الرأي العام إلى اتخاذ تدابير عاجلة لوضع حد للتلاعب السياسي واستغلال العرق أو الدين، وهو ما يؤجج الكراهية والعنف. ولن يتحقق السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى للبعض ما دام لا يوجد سلام للجميع. إن التزام المجلس المستمر سيكون بالغ الأهمية للاستقرار الطويل الأجل والجهود الإنمائية في البلد. ونعول على دعم المجلس لكفالة كسر حلقة العنف الحالية في جمهورية أفريقيا الوسطى واستمرار القدرة على الصمود والأمل الذي أبداه العديد من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى من الاستفادة من الدعم الثابت للمجتمع الدولي.

وأود أن أقتبس فكرة من سانت أوغستين في قوله إنه في حالة جمهورية أفريقيا الوسطى، من الأفضل إحراز تقدم ببطء في الاتجاه الصحيح – ولو عرجا – عن التسرع في الاتجاه الخاطئ. واليوم، تتحرك جمهورية أفريقيا الوسطى في الاتجاه الصحيح. ويجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لمساعدتها على تحقيق تلك الغاية. والأمين العام ملتزم بلك الجهد، وقد دعا إلى بذل الكثير من التضحيات والثبات والصبر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد أونانغا – أنيانغا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد نبييه.

السيد نبييه (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أشكر رئيس المجلس على دعوتي إلى تقديم إحاطة إعلامية عن تنفيذ المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ستركز إحاطتي الإعلامية على النقاط التالية، كما طلب الرئيس: حالة تنفيذ خارطة الطريق للمبادرة الأفريقية، وجدول الأعمال للأشهر المقبلة، وعمل بعثة الاتحاد الأفريقي في بانغي، والعناصر التي تعرقل عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والبعد الإقليمي للأزمة، وختاما ،التوصيات.

أولا، فيما يتعلق بحالة تنفيذ خارطة طريق ليبروفيل، في ١١ أيلول/سبتمبر في بانغي، وضعت جميع الهياكل لتفعيل خارطة

طريق المبادرة الأفريقية موضع التنفيذ. وتشمل تلك الهياكل فريق الميسرين واللجنة التقنية وجهة الاتصال لدولة أفريقيا الوسطى. وقد شكل فريق الميسرين في ١١ أيلول/سبتمبر وعقد اجتماعه الأول فورا في ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر في بانغي. وكان المشاركون ممثلي أنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو برازافيل وغابون وتشاد والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. كان هؤلاء أعضاء الفريق المشار إليهم في خارطة الطريق. وكانت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى حاضرة بصفة مراقب.

وخلال الاجتماع، اقترح توسيع نطاق الفريق ليشمل جميع البلدان المجاورة وسائر المراقبين الذين يرغبون في الانضمام إليه. وأيد المؤتمر الاستثنائي لوزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الذي عقد في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر في ليبروفيل، ذلك الاقتراح، الذي يسعى إلى تعزيز وجود جميع البلدان في الفريق.

كما شكلت اللجنة التقنية في ١١ أيلول/سبتمبر لإنشاء أمانة للفريق. وتتألف اللجنة من ممثلي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة. وتعقد اجتماعين في الأسبوع للتحضير لتنفيذ خارطة الطريق. ومنذ إنشاء الأمانة الفنية، وضعت برنامجا للأنشطة ومشروعا للميزانية. ووضع برنامج أول للأنشطة، ولكن لم يتم الاضطلاع به بسبب تدخل البرامج الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى. وقد وضع برنامج ثان يتضمن الاجتماع الثاني لفريق الميسرين في ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر تتبعه رحلة ميدانية للقاء قادة الجماعات المسلحة.

كما أعدت الأمانة مشروع ميزانية يقدر بحوالي ١٤,٤ مليون دولار. وقد ساهمت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بـ ٠٠٠ ١٠٠ دولار. ومساهمة الاتحاد الأفريقي متوقعة في الأسابيع القادمة. ويعمل تمثيل الاتحاد الأفريقي في بانغي وأمانة الفريق بكد لجمع التبرعات من بلدان أعضاء الفريق ومختلف الشركاء. وتقدم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى الدعم الثلاثي في اللوجستيات والموارد المالية والأمن. وستقوم أيضا بإدارة الرحلة الميدانية الأولى.

وختاما، فيما يتعلق بجهة الاتصال، على النحو المنصوص عليه في خارطة الطريق، عينت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى جهتها للاتصال التي تشارك بالفعل في جميع العمليات التحضيرية.

ثانيا، فيما يتعلق بجدول أعمال المبادرة للأشهر القادمة، وضع البرنامج الجديد على النحو التالي: من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر، انعقاد الاجتماع الثاني للفريق في بانغي، تليه رحلة ميدانية أولى للقاء الجماعات المسلحة. من ١٥ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، عقد الاجتماع الثالث للفريق، تليه الرحلة الميدانية الثانية للقاء الجماعات المسلحة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، سيعقد حوار بين الحكومة والجماعات المسلحة. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، سيعقد مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بمشاركة الاتحاد الأفريقي للتوقيع على اتفاق السلام والمصالحة الشامل بين الحكومة والجماعات المسلحة.

ثالثا، فيما يتعلق بالإجراءات التي تتخذها بعثة الاتحاد الأفريقي في بانغي، منذ إضفاء الطابع الرسمي على المبادرة الأفريقية، قام الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بأنشطة تعزيز المعلومات وإذكاء الوعي وتعزيزه في جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة على السواء. وبعد اجتماعه الأول في أيلول/سبتمبر، التقى فريق الميسرين مع رئيس الجمهورية ورئيس الجمعية الوطنية ووزير الخارجية والبعثة ومنتدى السفراء الأفارقة وفريق التنسيق المعني بالتحضير لاجتماعات فريق الدعم الدولي

المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى ومتابعة هذه الاجتماعات ومع مندوبي الصحافة الدولية. وأتاحت هذه الاجتماعات المختلفة لرئيس الفريق أن يوجه انتباه السلطات إلى الاستنتاجات المنبثقة عن اجتماع الفريق والتماس دعمها للمبادرة الأفريقية والتزامها بالحوار والمصالحة من أجل تحقيق السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفيما يتعلق بالجماعات المسلحة، جرت توعية بعضها بالمبادرة الأفريقية.

رابعا، العناصر الرئيسية التي تعرقل عملية السلام في جمهورية أفريقيا، بدون أن تكون حصرية، تتعلق بانعدام الثقة بين الحكومة والمحكومين وغياب سلطة الدولة في جميع أنحاء الأراضي الوطنية وضعف الإدارة واستمرار أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة والفقر والتلاعب السياسي والديني الذي تكلم عنه للتو زميلي، السيد أونانغا – أنيانغا، وتدني مستويات التدريب والتعليم.

خامسا، فيما يتعلق بالبعد الإقليمي للأزمة، إن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، إذ تدرك أن الأزمة في أفريقيا الوسطى لها عواقب خطيرة على البلدان المجاورة والمنطقة دون الإقليمية ومختلف المنظمات دون الإقليمية – تناولت المسألة وأدرجتها في جداول أعمالها.

وهكذا، انعقدت عدة مؤتمرات قمة واجتماعات عن مسألة جمهورية أفريقيا الوسطى لمناقشة القضايا المتعلقة بالأمن، والاقتصاد، واللاجئين، والهجرة.

كما أبلغ السيد أونانغا – أنيانغا المجلس سابقا، هناك ٦٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا و٥٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين، إضافة إلى مسألة التنقل الرعوي. لقد أكدت مجددا المنظمات دون الإقليمية عزمها على الإسهام في حل الأزمة. أما على الصعيد القاري، فسأقدم في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر عرضا إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن هذه المسألة.

أخيرا، أود الآن الانتقال إلى توصياتي. سيجدد مجلس الأمن قريبا ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبالنظر إلى الحالة المتأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتقديم بعض التوصيات، من جهة، لدعم عملية الحوار، والمصالحة والسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومن الجهة الأخرى، الإسهام في الانتعاش الاقتصادي الذي لا غنى عنه لتحسين ظروف معيشة السكان ورفاههم.

أولا، تقديم الدعم لتنفيذ خريطة الطريق حيث ستقتضي المبادرة تعبئة موارد مالية كبيرة. غير أن الفريق لم تتوفر لديه موارد تُذكر سوى تلك المتاحة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي على استعداد لدعم أول زيارات ميدانية لها. لقد أشرت بالفعل إلى أن الميزانية تبلغ ٤,١٤ مليون دولار، ويجري حاليا تقييم مساهمة الاتحاد الأفريقي فيها. ألتمس دعم أعضاء المجلس لكي ينفذ الفريق في الوقت المناسب البرامج التي أوجزتها من فوري.

ثانيا، بالنسبة لولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالنظر إلى تزايد نشاط بعض الجماعات المسلحة، من الضروري وجود قوة ردع لإجبار الجماعات المسلحة غير المتعاونة وتجنب العنف. لذلك من الجوهري ألا يتم فقط تجديد ولاية البعثة، بل تعزيزها لزيادة فعاليتها في الميدان في ضوء تجدد الهجمات. وبالمثل، فإن زيادة عدد ذوي الخوذ الزُرق سيكون مفيدا جدا، لأن زيادة وجودها وظهورها في الميدان، يسهم بقدر كبير في تحسين حماية السكان المدنيين.

ثالثا، ومن نفس المنطلق، من المهم تخفيف الحظر المفروض على توريد الأسلحة لتمكين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من تجهيز قوات الدفاع والأمن التابعة لها بأكبر قدر ممكن من

الشفافية. وقد أُنشئت هذه القوات انطلاقا من روح جمهورية ليتم نشرها في الميدان وتعزيز أمن السكان، بدعم من بعثة الأمم المتحدة.

رابعا، فيما يتعلق بتعزيز مشاريع الأثر السريع والمساعدة الإنسانية، فإن تفشي الفقر بين سكان جمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما في صفوف الشباب، يساعد على تأجيج الجماعات المسلحة. لهذا السبب يجب أن يتسع نطاق العمل الإنساني ليشمل المناطق التي لا تتوفر فيها الخدمات بعد، والمشاريع ذات الأثر السريع والمشاريع المدرة للدخل التي وُضعت من أجل الشباب والنساء. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي التركيز بشكل خاص على الالتحاق بالمدارس وتعليم الأطفال، وكذلك التدريب المعجل والواسع النطاق للشباب على المهن. إذ أن من شأن هذه السياسة أن تحصن الشباب من تأثير الجماعات المسلحة لمنعها من الانضمام إلى صفوفها. وبالمثل، ثمة حاجة إلى مواصلة تقديم المساعدة من أجل إعادة إدماج الأشخاص المشردين داخليا.

خامسا، فيما يتعلق بالخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، أناشد على جناح السرعة شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى الوفاء بالتعهدات التي قُطعت في مؤتمر بروكسل، لأنه لم يتم الوفاء حتى الآن إلا بنسبة ٣٠ في المائة من التعهدات المعلنة في المؤتمر.

سادسا، فيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، وتوسيع سلطة الدولة، ومكافحة الإفلات من العقاب، فإن هذا الأمر لا يتعلق فقط بالجماعات المسلحة التي ترتكب انتهاكات ضد المدنيين؛ بل يجب أن يشمل مرتكبي الجرائم الاقتصادية الذين من خلال الفساد والاختلاس يحرمون الدولة من الوسائل التي تحتاجها لتأكيد سلطتها. لذلك نشجع الحكومة على مواصلة اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز سلطتها بقدر كبير لمكافحة تلك الآفة.

لقد عانى شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، بما فيه الكفاية. لذلك، من الملح للغاية أن يقوم المجتمع الدولي، ممثلا في مجلس الأمن، باتخاذ تدابير وإجراءات قوية وملموسة للتخفيف من معاناة هائلة. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه مناشدة قوية إلى الطبقة السياسية والمجتمع المدني، وقوات جمهورية أفريقيا الوسطى، وجميع أبناء شعبها للتدليل على نحو استثنائي، وجماعي، ووطني على الرغبة في السلام والمصالحة في بلدهم.

أما من جانبي، فأؤكد من جديد التزام وتصميم الاتحاد الأفريقي وممثليه في بانغي على البقاء مع شعب جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة. إن الهدف الوحيد للاتحاد الأفريقي هو تحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. أؤكد مجددا ما قاله السيد أونانغا – أنيانغا في وقت سابق، ومفاده أن نعمل يدا بيد في تكافل تام للتنفيذ الفعال للمبادرة الأفريقية التي أكد الأمين العام علانية تأكيد دعمه لها.

في الختام، أتمنى للمجلس كل النجاح في عمله، وأشكر الأعضاء على اهتمامهم ووضع مسألة جمهورية أفريقيا الوسطى في صميم جدول أعمال المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد نبييه على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد غاروفالو.

السيد غاروفالو (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، باسم جمعية سانت إيجيديو أود أن أشكركم على دعوتي للمرة الثانية لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

يقينا أن زيارة الأمين العام إلى بانغي وبانغاسو قد تركت أثرا إيجابيا على عملية السلام والمصالحة. إن الأمم المتحدة، من خلال وجودها على أعلى المستويات، إنما تكرر التزامها الكامل بإيجاد مخرج من الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، على الرغم من الاتفاق بالإجماع على أن الحالة في البلد لا تزال هشة للغاية.

إن ما أبداه الأمين العام من مشاعر التعاطف كان موضع ترحيب لدى السكان، وهو ما شهدته بنفسي مباشرة، مما يدل

بوضوح على أنه، رغم الصعوبات، توجد حاجة حقيقية إلى الإشارات الإيجابية لمواجهة النظرة التشاؤمية التي أخشى أننا أصبحنا معتادين جدا عليها. وينبغي لنا ألا نغفل أبدا أن عدم الاستقرار المزمن في البلد لم يبدأ في ٢٠١٣، بل يعود تاريخه إلى أكثر من ٢٠ عاما. وفي ذلك الصدد، فإن جوانب القصور في العملية التي أشار إليها الأمين العام في تقريره (S/2017/865) تكمن في العواقب الوخيمة لانعدام الثقة لفترة طويلة، ويجب علينا جميعا أن التصدي لها.

في ذلك السياق الصعب، اتخذت جمعية سانت إيجيديو مبادرة سياسية تمثلت في عقد اجتماع في روما في ١٩ حزيران/يونيه، بهدف محدد هو المضي قدما وإظهار أنه يمكن القيام بشيء ملموس. إن جمعية سانت إيجيديو تساعد بطريقتها الخاصة في إعادة بناء النسيج الاجتماعي للبلد، وتحسين العلاقات بين المجموعات والمجتمعات المحلية، وتعزيز المؤسسات. ونعتقد أن الحوار السياسي المباشر والإصغاء إلى الناس في الميدان من التدابير الفعالة في ذلك الأمر. وفي ذلك الصدد، أود أيضا التشديد على الخطوات الإيجابية التي اتخذها الرئيس توادیرا نحو مزيد من الشمولية، من خلال توسيع نطاق سلطة الحكومة.

في أعقاب الاتفاق، أطلقنا أيضا مشروعا تجريبيا بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، بالتعاون مع الدولة، وبدعم من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبحلول نهاية العام، نأمل في تسريح ٦٠٠ رجل من الجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم في القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وغير ذلك من البرامج المدنية.

وفي سياق متابعة اتفاق روما، اتخذتُ تدابير لبناء الثقة مع قيادات الحركات السياسية والعسكرية. ونحن ملتزمون أيضا بتوفير الغذاء للمقاتلين الذين سيتم إدماجهم في المجتمع المدني في غضون ثلاثة أشهر بين عملية نزع السلاح وبدء برنامج إعادة الإدماج. أول النتائج الملموسة لذلك نزع سلاح نحو ٢٠٠ من المقاتلين، وفقا لقواعد برنامج التسريح، وتم تقديم المساعدة إليهم. نتمتع الآن بالمزيد من الأمن، وعلى سبيل المثال، لدينا الإمكانية العملية فيما يتعلق بالوصول التجاري إلى ممر بور – كاميرون، شريان الحياة الرئيسية في البلد.

ومن الواضح أن جميع الجماعات المسلحة لم تستجب بنفس الطريقة. وقد استجاب بعضها، بما في ذلك الجبهة الديمقراطية لوسط أفريقيا الوسطى، وائتلاف سيليكا في شكله الجديد واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، بسرعة أكبر من البعض الآخر. غير أن تنفيذ المشروع التجريبي في المواقع الثمانية المتوخاة مع جميع المجموعات الـ ١٤ أمر ضروري للتحقق من قدرة الحركات على احترام التزاماتها.

وينبغي أن يسهم هذا النجاح الأولي في تعزيز مناخ جديد من الثقة في جميع أنحاء البلد. ويجب أن ينتشر الأمل ويشكل حافزاً. ونأمل أن نتجاوز بسرعة الأرقام الأولية المتفق عليها – وهي نزع سلاح ١ ٠٠٠ رجل. وستبرهن هذه الخطوة على جدوى عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، وستعيد التأكيد على التوسع التدريجي في بسط سلطة الدولة على مساحات واسعة من الأراضي. والواقع أنها خطوة إيجابية، وإن كانت تفتقر إلى حل فعال في جو ملوث بالكراهية.

وكما يتبين من تقرير الأمين العام، هناك أمور أخرى فيما يتعلق بالحوار السياسي والتدريب وإعادة تأهيل القوات المسلحة الوطنية والخطوات الاجتماعية – الاقتصادية. كما أننا نقدم المساعدة في هذا الصدد من خلال برامج الصرف الصحي. وأعتقد أن النجاح الأولي لعملية نزع السلاح سوف يحدد مصداقية العملية برمتها. وعلينا أن نبين أنه بوسعها أن تنجح. ومن المهم أن نثبت أن نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج أمر ممكن، وليس مجرد أمنيات.

وفي الوقت نفسه، يتعين علينا أن نظل ثابتين في مجالات حماية المدنيين والعدالة الدولية والسلامة الإقليمية وشرعية سلطة

الدولة. وهذا هو الهدف من خريطة طريق الاتحاد الأفريقي. أود أن أشكر المبعوث الخاص موسى نبييه على ما أبداه من روح قيادية ونهج شامل للغاية. وتلتزم جمعية سانت إيجيديو بتحقيق النجاح الكامل لتلك المبادرة. كما أود أن أشكر الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا – التي من الواضح أن دولها الأعضاء تتحمل الأثر الرئيسي للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

في الختام، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام أونانغا – أنيانغا على تفانيه، ومن ثم أن أشكر جميع أفراد البعثة. إن وجودهم وجهودهم اليومية الدؤوبة هي الحصن المنيع ضد الفوضى والعنف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غاروفالو على إحاطته الإعلامية.

(تكلم بالإنكليزية)

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري للإحاطات الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا؛ والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي، السيد بيدياليزون موسى نبييه؛ ورئيس العلاقات الدولية في جمعية سانت إيجيديو، السيد ماورو غاروفالو.

منذ عدة أشهر، تتأرجح جمهورية أفريقيا الوسطى بين توطيد الإنجازات التي تحققت منذ انتهاء الفترة الانتقالية السياسية وانتخاب الرئيس توادیرا، وبخاصة التقدم المحرز في منطقتي بانغي وبامباري؛ والتدهور الخطير في الأوضاع الأمنية في أجزاء أخرى من البلد، مما أثر سلبا على الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان للسكان المحليين.

تود أوروغواي أن تعرب عن قلقها العميق إزاء استمرار الاشتباكات بين الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والهجمات التي تستهدف المدنيين في مجتمعات محلية بعينها، فضلا عن أفراد حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. ولا تزال هذه الجماعات تزعزع استقرار البلد وتتسبب في فقدان كثير من الأرواح، بالإضافة إلى تشريد عدد كبير من السكان.

أود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على البطولة التي أبداها الأسقف الإسباني خوان خوسيه أغيري، ممثل أبرشية بانغاسو، الذين وضع نفسه في مناسبات مختلفة منذ عام ٢٠١٤، كدرع بشرية لحماية جميع المسيحيين والمسلمين على حد سواء من هجمات المليشيات الوحشية. ولذلك، فإننا نحث قادة الجماعات المسلحة على نشر الوعي فيما بين أعضائها بهدف الالتزام بوقف إطلاق النار الفوري والتام للأعمال العدائية والوفاء، دون تقييد، بالتزاماتها بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن.

ومن أجل وقف دوامة التدهور التي من المؤسف أن يجد البلد نفسه غارقا فيها، من الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي تشجيع ودعم الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى باسم السلام والاستقرار، الأمر الذي يتطلب اتخاذ تدابير عاجلة وحاسمة ومتسقة. أود أن أثني على الدور النشط الذي يؤديه الأمين العام أنطونيو غوتيريش في هذا الصدد. إن تنظيم الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى بشأن الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي عقد على هامش الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر. وزيارته التي قام بها مؤخرا إلى البلد في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر هما مثالان واضحان على التزامه القوي، الذي ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تدعمه بحزم.

ونُقرُّ أيضا بالجهود الهامة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من خلال المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة، وكذلك الجهود التي تبذلها جمعية سانت إيجيديو من خلال اتفاق روما المبرم في ١٩

حزيران/يونيه، واللذان يحضر ممثلان لهما جلسة اليوم، وقد أكدوا من جديد التزامهم بمواصلة دعم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها في سعيهما إلى تحقيق السلام. وتشجع أوروغواي جميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، بمن فيهم الحكومة والجماعات المسلحة وجميع قطاعات المجتمع على الالتزام بهذه المبادرات والعمل على تنفيذها.

إن الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي أنشئت وفقا للقرار ٢٣٠١ (٢٠١٦)، توشك على الانتهاء. ونرى أن البعثة اضطلعت بدور رئيسي في الحفاظ على السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما من خلال مساعيها الحميدة وتقديم الدعم لعملية السلام، وحماية المدنيين ورصد انتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك من خلال دعمها للحكومة وبسط سلطة الدولة وتعزيز قدراتها المؤسسية.

وتشيد أوروغواي بالعمل الذي تقوم به إدارة عمليات حفظ السلام فيما يتعلق بالاستعراض الاستراتيجي للبعثة. ونعرب عن تأييدنا الكامل لتقييمها للحالة الراهنة واستنتاجاتها وتوصياتها بشأن الولاية المقبلة للبعثة، بما في ذلك اقتراح زيادة الحد الأقصى من الموارد المأذون بها. وستتطلب الولاية الجديدة للبعثة إيلاء قدر أكبر من الأولوية للمهام وذلك من أجل التكيف بشكل أفضل مع الحالة الراهنة على أرض الواقع.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه مهما بلغ التحسن في بناء القدرات وتعزيز ولاية البعثة، فإن بعثة حفظ السلام في حد ذاتها لا يمكنها، وليس من مسؤوليتها، أن تكون بديلة عن الدولة أو تحقق الاستقرار في البلد بأكمله. ولا يمكن تحقيق هذه الإنجازات إلا عن طريق العمل المشترك لجميع أصحاب المصلحة الوطنيين، وبدعم مستمر من الشركاء الدوليين.

وفي الختام، أود أن أشيد بذوي الخوذ الزرق الذين فقدوا أرواحهم في هذه السنة أثناء أداء واجباتهم نتيجة الاعتداءات الجبانة، التي ندينها بأشد العبارات الممكنة. يجب أن يأتي أمن أعضاء بعثة الأمم المتحدة في صميم اهتمامنا – وهو شرط ضروري كي يتمكنوا من الاضطلاع بولاياتهم. أود أيضا أن أشير إلى أن الهجمات على معتمري الخوذ الزرق يمكن أن تشكل جرائم حرب، وأنه يجب محاسبة مرتكبيها أمام المحاكم.

السيد إنشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): بوليفيا ممتنة على الإحاطات الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى، السيد بيدياليزون موسى نبييه، فضلا عن البيان الهام الذي أدلى به السيد ماورو غاروفالو باسم جمعية سانت إيجيديو. كما نرحب بحضور سعادة الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى.

نود أن نعرب مرة أخرى عن قلقنا إزاء استمرار بيئة العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى. إن حالة انعدام الأمن، والهجمات غير المتناظرة واستمرار الاشتباكات القبلية تأثيرا شديدا على السكان المدنيين، ولا سيما أكثرهم ضعفا، بمن فيهم الفتيان والفتيات. وهي أيضا السبب في زيادة تدهور الحالة الإنسانية. وتدين بوليفيا، في ذلك الصدد، الهجمات المستمرة من جانب الجماعات المسلحة على المدنيين وعلى أفراد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

نحن نقدر أعضاء البعثة ونشيد بهم – الأفراد العسكريون وأفراد شرطة والموظفون المدنيون– فهم الذين يضطلعون بعملهم في ظل بيئة متقلبة وعالية المخاطر للغاية. إن حماية المدنيين والتغطية الأمنية، وتقديم الدعم إلى جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل توسيع نطاق سلطة الدولة هي، من جملة الأنشطة، التي بلا شك تعزيز عملية السلام، التي، للأسف، لم تكتمل حتى الآن

ومن الواضح أنه يجب مواجهة التحديات الصعبة في عملية بناء الاستقرار السياسي في البلد بالحوار الشامل، واستمرار إبداء جميع أصحاب المصلحة في البلد للإرادة السياسية الثابتة، وأيضا بالالتزام الجدي والمستمر من جانب جميع أطراف النزاع.

ونشيد بالزيارة التي قام بها مؤخرا الأمين العام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى ونقدر الزيارة، التي أكد فيها مجددا على تضامن المجتمع الدولي، ولا سيما في التعامل مع التحديات المتعلقة بصون السلام والأمن، وبناء مؤسسات الدولة وإرسائها في جميع أنحاء الإقليم، فضلا عن تحقيق المصالحة الوطنية والتنمية.

وفضلا عن ذلك، أدى القتال والعنف إلى نتائج مثيرة للقلق، وبالتالي إلى عواقب إنسانية وخيمة. ووفقا للبيانات المستقاة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وتقرير الأمين العام (S/2017/865)، فإنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير كانت نسبة ٥٠ في المائة تقريبا من السكان تعتمد على الدعم الخارجي للبقاء على قيد الحياة، وتطلب ٢,٤ ملايين من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى مساعدة إنسانية عاجلة، وكان هناك ٠٠٠ ٦٠٠ من المشردين داخليا الجدد، ليبلغ عددهم الإجمالي ١,١ ملايين شخص منذ عام ٢٠١٦ ؛ وبعبارة أخرى، فإن واحدا من كل خمسة أشخاص يعانون من آثار التشريد القسري. ويعيش خمسمائة ألف لاجئي في البلدان المجاورة، مثل تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون والكونغو. ويؤثر انعدام الأمن الغذائي على واحد من كل أربعة أشخاص، ليصل عدد المعرضين للخطر في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مليوني شخص.

وفضلا عن ذلك، تؤدي انتهاكات القانون الإنساني الدولي إلى زيادة تفاقم حالة مئات الضحايا؛ الرجال والنساء والأطفال الذين يتعرضون للعنف الجنسي، والاتجار بالأشخاص والجرائم الأخرى. ونعتقد أن من الأهمية البالغة بمكان في نهاية المطاف تشغيل المحكمة الجنائية الخاصة. ونشجع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة الجهود لتحقيق تلك الغاية بهدف مكافحة الإفلات من العقاب ومحاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب.

ومن هذا المنطلق، تدعو بوليفيا مرة أخرى جميع الجماعات المسلحة إلى أن تلقي أسلحتها، وتنحي جانبا المصالح الطائفية التي تمنع الحوار المثمر والتوصل إلى اتفاق لمصلحة السكان المدنيين وتحقيق الاستقرار في البلد والتسليم بالتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج.

وإذ ندرك العملية الصعبة التي يمر بها شعب أفريقيا الوسطى بدون أن يحقق الاستقرار والسلام، فإننا نشهد مع شعور بالقلق أن مجتمعات محلية بأكملها ما فتئت تمزقها الحلقة العنف المفرغة. إن فرص تحقيق التقدم في إرساء السلام والاستقرار تبدو بعيدة المنال.

وإزاء تلك الخلفية، نشيد بالدعم الفعال والمشاركة المستمرة للمنظمات الإقليمية والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والبلدان المجاورة، التي لا يزال دعمها وسيظل ضروريا، من خلال مبادرات التهدئة السياسية التعاون في عملية المصالحة الدائمة التي تستند إلى مبدأ إيجاد الحلول الأفريقية للنزاعات الأفريقية والاحترام الصارم لسيادة جمهورية أفريقيا الوسطى واستقلالها وسلامتها الإقليمية .

ويجب أن نؤكد على جميع الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بقيادة الرئيس توادیرا، في البحث عن سبل لبدء الحوار الشامل والتفاهم، بالإضافة إلى إجراء الإصلاحات الهامة، مثل وضع الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، الذي وقع عليها في ٤ أيلول/سبتمبر ؛ وإنشاء ١٤ محكمة في جميع أنحاء البلد ؛ بالإضافة إلى اعتماد برنامج المصالحة الوطنية في ١١ أيلول/سبتمبر، وإنشاء لجنة للحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة؛ ووضع خريطة الطريق لتشغيل اللجنة

الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. فتلك خطوات هامة من المقرر أن تضاف إلى جهود المجتمع الدولي.

وفي الختام، نكرر ملاحظات الأمين العام وتوصياته، أولا، فيما يتعلق بتعزيز قدرات بعثة الأمم المتحدة، وبتوفير المزيد من المرونة لها وتمكينها من الانتشار بصورة أفضل في المناطق الأكثر عرضة للخطر. ومع ذلك، وكما ذكر الأمين العام، فإن البعثة لن تعيد السلام وحدها ؛ فشعب جمهورية أفريقيا الوسطى نفسه يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق السلام والاستقرار في البلد.

ويجب على الدعم الكامل والملتزم الذي يقدمه المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن شعوب وسط أفريقيا على إرساء السلام والأمن.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام بارفيه أونانغا – أنيانغا، فضلا عن الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي، السيد موسى نبييه، وممثل جمعية سانت إيجيديو، السيد ماورو غاروفالو، على إحاطاتهم الإعلامية التفصيلية.

ونشاطر الشعور بالقلق حيال استمرار حالة التوتر العسكري والسياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكون طابع الاشتباكات بين الجماعات أصبح عرقيا ودينيا على نحو متزايد. وبطبيعة الحال، فإن المدنيين هم أكثر من يعانون. وينبغي أن تكون الأولوية العليا لجميع أطراف النزاع إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى الضحايا. وعلى السلطات تهيئة الظروف المناسبة لعودة اللاجئين والمشردين داخليا الآمنة والطوعية إلى ديارهم.

ويزداد تعقيد الحالة الصعبة بالفعل بكون السلطات لا تسيطر فعليا سوى على العاصمة، بانغي، وبأن هيئات الحكم المحلي مصابة بالشلل أو معدومة في بقية أنحاء البلد. ومن المؤكد أن اعتماد الاستراتيجية الوطنية لإعادة بسط سلطة الدولة في ٨ أيلول/سبتمبر وتعيين المحافظين ونواب المحافظين خطوات في الاتجاه الصحيح، ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

وبالتوقيع في روما، في ١٩ حزيران/يونيه، على اتفاق سياسي سلمي بين الحكومة والجماعات المسلحة، فتحت آفاق حقيقية لتطبيع الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونؤيد الخطوات المحددة في تلك الوثيقة من أجل تحقيق الاستقرار وإرساء وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد، ورفع القيود المفروضة على حرية تنقل السلع والأشخاص، والإفراج عن الأشخاص المحتجزين بصورة غير قانونية وضمان اعتراف الجماعات المسلحة غير القانونية بشرعية السلطات المنتخبة خلال انتخابات ٢٠١٥-٢٠١٦. ونرى أن من الضروري لجميع أطراف الاتفاق أن تبذل جهودا إضافية للإسراع بتنفيذ أحكام الاتفاق.

إننا نؤيد الخطوات التي تقوم بانغي باتخاذها لإصلاح قطاع الأمن واستئناف السيطرة على كامل أرض البلد. فتلك الخطوات تهدف إلى الإسهام، بما في ذلك بدعم المجتمع الدولي، في تسوية المشاكل وإنجاز المهام، التي ذكر العديد منها للتو في التقرير الأخير للأمين العام (S/2017/865)، وهي تسهم في تنفيذ خطة الدفاع الوطني التي وافق عليها الرئيس توادیرا في ٤ أيلول/سبتمبر، وتشمل النقل التدريجي للمسؤولية عن شؤون الدولة في البلد إلى السلطات الشرعية.

وننوه بجهود حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى الرامية إلى كفالة التأهب التعبوي والجاهزية القتالية والانتشار السريع لكتيبتين من قواتها المسلحة ينبغي، حسب علمنا، أن تشكلا العمود الفقري لقوات البلد المسلحة الموحدة في المستقبل. وستكون سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بحاجة إلى العمل معا لضمان أن يبدأ نظام العدالة العمل بشكل سليم، بالتركيز على بناء القدرات الوطنية.

إن تدابير الطوارئ المؤقتة التي يتخذها حفظة السلام وتأخير إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة ليست بلسما شافيا لمشاكل البلد

في مكافحة الإفلات من العقاب. فقد بينت التجربة الدولية أن المحاكم المختلفة المدعومة دوليا ليست فعالة للغاية وباهظة التكلفة.

ومن الأهمية بمكان أيضا تهيئة الظروف المؤاتية لتنفيذ المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأيضا، لا بد من التنفيذ الكامل لخريطة الطريق المتعلقة بالتسوية في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي اعتمدت في ليبرفيل في ١٧ تموز/يوليه. وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية تنسيق ومواءمة جميع مبادرات السلام المتصلة بجمهورية أفريقيا الوسطى.

ويضطلع ذوو الخوذ الزرق بدور هام في تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن على استعداد للدراسة المتأنية لاقتراح الأمين العام بشأن زيادة العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالنظر لصعوبة الحالة في البلد. وفي الوقت نفسه، نود أن نشدد مرة أخرى على أننا يجب أن نتوخى الحذر في التعاون مع البلدان المساهمة بقوات.

ومن غير المقبول أن تُستبعد وحدة بأكملها بسبب اعتداءات جنسية ارتكبها قلة من حفظة السلام من غير إرسال بديل عن هذه الوحدة لفترة طويلة، الأمر الذي يقوض على نحو خطير القدرات التشغيلية للبعثة.

ومن الضروري اتخاذ خطوات متسقة للتصدي للتحديات التي تواجه أفريقيا الوسطى وتخصيص أموال من الشركاء والمانحين الدوليين، بما في ذلك الموارد التي تم التعهد بها في مؤتمر بروكسل بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وفي ذلك السياق، نشجع بانغي على إنشاء نظام وطني شفاف وفعال لإدارة المعونة الدولية.

وتعتزم روسيا، بوصفها أحد المشاركين في فريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، مواصلة العمل بنشاط على تعزيز عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث قدمت موارد النقل الجوي الروسي بالفعل إسهاما كبيرا في عمليات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد تيمينوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام بارفيه أونانغا – أنيانغا على إحاطته الإعلامية الثاقبة، ونشكر الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي، بيدياليزون موسى نبييه، على انضمامه إلينا اليوم. كما نرحب ترحيبا حارا برئيس قسم العلاقات الدولية في جمعية سانت إيجيديو، السيد ماورو غاروفالو، الذي أتاح لنا الاستفادة من خبرة الجمعية القيمة في عمليات الوساطة من أجل المصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي المنطقة عموما.

يساور كازاخستان قلق بالغ إزاء التدهور المتعاظم للحالة الأمنية والإنسانية، حيث نشهد تزايدا في العنف الطائفي والعرقي في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويأتي ذلك على الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققتها الحكومة، فضلا عن الشركاء الإقليميين والدوليين، في تعزيز مبادرات بناء السلام في البلد الذي مزقته الأزمات.

وإننا على ثقة بأن الزيارة الأخيرة للأمين العام غوتيريش إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وتضامنه النشط معها سيوفران زخما لإحراز مزيد من التقدم في جميع الجهود المبذولة لتوطيد السلام. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأنه يتعين أن ينصب تركيزنا على المكونات الأربعة المترابطة التي أبرزها الأمين العام خلال زيارته إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي الأمن وبناء الدولة والمصالحة الوطنية والتنمية. إن الفصائل الدينية المنتشرة في أنحاء مختلفة من البلد والتي لم تكن موجودة من قبل هي مؤشرات تبعث على القلق. ونناشد جميع القادة السياسيين ووجهاء المجتمع المحلي والزعماء الدينيين في جمهورية أفريقيا الوسطى العمل صوب مصالحة وطنية حقيقية.

ويجب أن يشارك المجتمع الدولي في دعم السلطات الوطنية لمواصلة العملية السياسية في هذه اللحظات الحرجة. ونرحب بمختلف مبادرات وساطة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة من أجل التعجيل بعملية السلام، بالاشتراك مع البنك الدولي. وثمة أهمية بالغة لدور الجهود دون الإقليمية، مثل الجهود التي تبذلها جمعية سانت إيجيديو.

ومن المهم للغاية، في الوقت نفسه، تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، التي تجمع بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، والتي تستند إلى نهج متكامل ومنسق في إطار مبدأ الملكية الوطنية. وندعو جميع الجهات المانحة إلى الوفاء بالتزامات بروكسل لضمان تمويل الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام تمويلا كاملا، حتى يمكن لها إحداث أثر في استقرار البلد.

ونثني على الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في مبادراتها، من قبيل تنفيذ خطة الدفاع الوطني وإعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية وتشغيل المحكمة الجنائية الخاصة وإصلاح القطاع الأمني والحيلولة دون الإفلات من العقاب بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن الأولويات الأخرى العمل على نحو وثيق مع مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكافحة العنف الجنسي ضد المرأة وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ونعرب عن تأييدنا الكامل لولاية البعثة، ولا سيما في جهودها الجارية الرامية إلى استعادة الأمن. وفي أعقاب تجدد أعمال العنف في شرق البلد وجنوبه، الأمر الذي كشف عن حدود مجمل القدرات التشغيلية للبعثة على الاستجابة، نُسلم بأنه ينبغي للبعثة أن تركز على مهامها الأساسية لحفظ السلام وأن تعطي الأولوية لدعم العمليات السياسية الوطنية والمحلية. وينبغي لها أن تكيف قدرتها على حماية المدنيين وأن تيسر تهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية.

ختاما، نشدد على الحاجة إلى دعم الحوار الوطني وتعزيز شرعية الحكومة وسلطتها وتنشيط الوساطة، بالنظر إلى أن الحل سياسي لا عسكري. وبالمثل، ستحتاج البعثة، بالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة، إلى تعزيز الصلة بين الأمن والتنمية من خلال زيادة الاستثمارات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوفير الخدمات الأساسية وتعليم الشباب والعمالة، مع القيام في الوقت نفسه بمعالجة الحالة الإنسانية المتدهورة.

أخيرا، نشيد بالممثل الخاص أونانغا – أنيانغا وموظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة على خدمتهم الباسلة في ظل هذه الظروف الخطرة، ونحن نؤيد تمديد ولاية البعثة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة كبونغو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلمت بالفرنسية): أبدأ بتوجيه تحية خاصة إلى معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش على وفائه بوعده بزيارة بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، بعد بضعة أشهر من توليه منصبه. ويحدونا الأمل في أن تحدث هذه الزيارة تغييرا في الحالة المأساوية التي نشهدها في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأهنئكم بحرارة، سيدي الرئيس، كما فعل الذين سبقوني في أخذ الكلمة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأتمنى لكم، في الوقت نفسه، كل النجاح في إنجاز هذه المهمة النبيلة. وإنني على يقين من أن خبرتكم الدبلوماسية الثرية وصفاتكم الشخصية العظيمة هي مؤشر على نجاح ولايتكم. وأود أن أعرب كذلك عن تقديري العميق لسلفكم، سعادة السيد فرانسوا دولاتر، على تحمله عبء العمل الهائل الذي اضطلع به بطاقة جبارة أثناء ولايته.

إن الزيارة التي قام بها الأمين العام مؤخرا إلى بانغي رحلة تاريخية تنطوي على دلالات رمزية، وهي ذات أهمية كبيرة بالنسبة

لشعب أفريقيا الوسطى، الذي يعاني معاناة كبيرة. وبكل تأكيد، أتاحت زيارة الأمين العام، التي استغرقت أربعة أيام، فرصة له وللوفد الكبير المرافق له لقياس مدى التحديات التي ما زال يتعين مواجهتها، لا سيما التحديات الأمنية والإنسانية. وقد مكنته الاجتماعات التي عقدها مع جميع الجهات المعنية في أزمة أفريقيا الوسطى من تقييم الأمور التي لا يزال يتعين القيام بها.

وتعزز مناشدته للمجتمع الدولي إيلاء مزيد من الاهتمام إلى الحالة في بلدنا اقتناعنا بأن الأمم المتحدة – وبخاصة مجلس الأمن – ستتخذ قرارات جوهرية وتدابير هامة في الإعداد لمشروع قرار تجديد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، واعتماده. وأشيد، في ذلك الصدد، بالجهود الدؤوبة التي يبذلها رئيس البعثة أونانغا – أنيانغا، الذي يشكل وجوده في هذه القاعة مصدر تشجيع لنا. ولا يمكننا أن نفيه حقه في الثناء على ديناميته والتزامه الثابت بالعمل مع سلطات أفريقيا الوسطى من أجل إيجاد السبل والوسائل اللازمة لتخليص بلدنا من هذه الأزمة.

ولا بد لي كذلك من أن أثني على التعاون والحوار المتميزين بين الحكومة والممثل الخاص للأمين العام في معالجة جميع الجوانب الحساسة للحالة المتأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وكانت الإحاطة الإعلامية التي قدمها بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى بليغة للغاية، ولذلك، لن أكرر ما قاله. ولا تزال تلك الحالة تشكل مصدر قلق بالغ على جميع الأصعدة. وأود كذلك أن أشكر الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي على إحاطته الإعلامية، التي توفر لنا فهما أوسع للحالة ولحقيقة أن ثمة حاجة إلى المزيد من الاهتمام والكثير من الموارد لمساعدة الاتحاد الأفريقي في تنفيذ خارطة الطريق.

ونتوجه إلى أعضاء مجلس الأمن لندعوهم إلى تقديم الدعم إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بإسناد ولاية جديدة إليها تتناسب مع التحديات التي بيّنها لنا للتو رئيس البعثة. وكما قلت، فإن تلك التحديات عديدة ونتوقع التفهم وإبداء المرونة من قبل أعضاء المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على حُسن بياناتهم.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.